

او معه او بعده بخلاف الوكيل حيث تعتبر وقتية التي
 مع القبض دون التي قبله وبعده **قوله** وقال الوكيل
 بالقبض والرسول سواي ان قبضهما بعد الروبة لا يسقط
 خيار المشتري فيه نظرا لانه لا خلاف في هذه الحالة
 ولما الخلاف الا في نظر الوكيل بالقبض حالة قبضه لاني
 نظره السابق علي قبضه ولا المتأخر عنه كما في التبيين
قوله وسقط خياره بحسبه الي اخره محمول علي ما اذا
 وجد منه الجسر وغوه قبل الشراء وما اذا اشترى قبل
 ان يوجد منه ذلك لا يسقط خياره بوجوده بل يثبت
 بانقاف الروايات ويبدو لي ان يوجد منه ما يدل
 علي الرضي من قول او فعل في الصحيح كذا في التبيين
قوله فيما يدرك بالجس يعني ولا يحتاج لعين الجس فان احتج
 اليه لانه منه كان اشترى ثوبا لا بد من صفة طوله وعرضه
 ورقعته مع الجس وفي الخطة لا بد من اللبس والصفة
 كذا في الجوهره **قوله** فوجده معيبا تقييد لا لطلاق
 المتن وهو صحيح وقد وضع المسئلة في الكنز وغيره مطلقة
 عن وجدان العيب وهو الانسب لانه الباب لخيار الروبة
 وان كان حكم وجود العيب بما لم يقبضه حكم ما لم يره من
 حيثية التخيير بين رده الثوبين او قبولهما وليس له
 امساك ماواه ما ليس به عيب دون الاخر **قوله** ليل يلزم
 تقرير الصفة قبل تمامها اي لان المتد غير تام قبل قبض
 الاخر

الافراد لا ينفيد ملك التصرف بخلاف ما بعد القبض
 لان الرضا بالسن علي تقدير السلامة وهي ثابتة ظاهرا
 فتم العقد وافاد ملك التصرف وجازر العيب وحده
قوله فلا يتم مع خيار الروبة قبل القبض وبعده وكذا
 مع خيار الشرط وهذا تفريع علي مقدر وهو ما ذكرناه
 من التعليل وانما استوي القبض وعدمه في عدم
 التمام مع خيار الروبة لخلل في الرضا بالعقد وهو الصفة
 كما لا يتم بالاجاب وحده لعدم رضاي الاخر بالصفة
قوله فان بعدت بان راي امة شابة ثم اشترى بعد
 عشرين سنة الي اخره ليس المراد حصر البعد بهذا لانه
 يختلف باختلاف الاشياء كعقود الاشجار في سنة والدواب
 بما دونها القلة الرعي وغوه ولذا اقتصر لزي علي قوله
 الا اذا بعدت المدة لان الظاهر شاهد له الا ترى ان
 الجارية السابقة تكون مجوزا بطول المدة انتهى وقال
 في الهداية الا ان بعدت المدة علي ما قالوا ولم يزود علي
 هذا اقليل البعيد الشهر وما فوقه والقريب دون الشهر
 كذا في الجوهره انتهى وقال الكمال ان كان لا يتناوت
 في تلك المدة غالبا فالقول للبايع وان كان التناوت
 غالبا فالقول للمشتري مثاله لو راي امة او مملوكا
 فاشتراه بعد شهر وقال تغير فالقول للبايع لان الشهر
 في مثله قليل انتهى **قوله** شرعي عدل ثوب لعله اثنان